

أسس التربية في الجزائر أمام تحديات الواقع

د. سعيد شريف

أستاذ محاضر صنف (أ)

قسم الفلسفة المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

الملخص:

تعتبر التربية من أهم وسائل التنمية الشاملة في المجتمع ولهذا أعطت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا لهذا الجانب من الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية حيث خصصت له حيزا واسعا في وثائقها الرسمية التي حددت أسس وأهداف التربية التي تستجيب لما وعدت به الثورة الشعب الجزائري قبل الاستقلال وبعده وأكدت على التربية الإسلامية وتدعيم اللغة العربية وتعميم التعليم ومجانيته وإجباريته ضمن سياسة ديمقراطية التعليم.

غير أن تطبيق هذا المشروع الضخم والمعقد ما فتئ يتعثر أمام مجموعة من العوائق الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعولمة. والأشكال هو كيف يمكن تذليل هذه التحديات للتوفيق بين مضمون النصوص ومتطلبات الواقع المعيش. وهذا هو ما يحاول هذا المقال المتواضع تسليط الضوء عليه.

الكلمات المفتاحية: التربية، التنمية، التعليم، العولمة، الدولة الجزائرية.

Abstract:

Education is considered as the major means of integrated development in society and in this field the Algerian state has given a great attention to this aspect of political, social and intellectual life which has devoted ample space in the official documents which set the basis educational objectives that respond to what promised by the revolution to its people before and after independence and stressed the Islamic Education and the strengthening of the Arabic language and

universal, free, and compulsory education as part of a democratic education policy.

However, the application of this huge and complex project has been fall through in front of a group of ideological, political, social and economic globalization obstacles. The problematic is s how to overcome these challenges to reconcile the requirements between the content of the texts and the reality of life.

That is what this article is trying to highlight it.

Key words: education, development, teaching, globalization, the Algerian state.

مقدمة:

إن الحديث عن أهداف التربية في أي مجتمع ينطلق من تحديد مفهوم التربية، لأن هذا المفهوم يعتبر نقطة الانطلاقة الضرورية التي تدخل في تحديد هدف التربية، ثم الوسائل التي تساهم في تحقيق هذا الهدف الذي يستجيب لمطامح الشعوب: فما هو مفهوم التربية؟ وهل الدولة الجزائرية حددت في وثائقها الرسمية الأسس والآليات التي تضمن الوصول إلى الغايات المنشودة من التربية؟

مفهوم التربية:

جاء في المعجم الوسيط: "إن التربية التنشئة والتغذية والتثقيف لتنمية القوى العقلية، الجسمية والخلقية"⁽¹⁾، وفي السياق نفسه عرّف جميل صليبا في معجمه الفلسفي التربية بقوله: "إنّ التربية هي إعداد الفرد للحياة، علميا وعمليا، جسميا وعقليا، وخلقيا، واجتماعيا"⁽²⁾.

فالتربية إذًا، هي أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية التي تساهم في النمو الاقتصادي وإزالة الفقر وزيادة فرص العمل للمواطنين، بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم⁽³⁾.

وعليه فإنّ "التربية تعتبر جزءا من الوجود الإنساني مثل الفن والعلم بحيث لا توجد ثقافة بدون وجود التربية التي تجعل الإنسان إنسانا"⁽⁴⁾، ولكن النظريات والمفاهيم التربوية

تستمد قيمتها من مدى إمكانية تطبيقها وتحقيقها للغايات التي أنشئت من أجلها، ولذا فقد تصلح في فترة زمانية ومكانية معينة ولا تصلح للأخرى⁽⁵⁾.

وهذا ما جعل بعض البلدان تفشل في منظومتها التربوية مثل الجزائر التي كثيرا ما تعتمد على استيراد نظرياتها وسياستها التربوية مثل استيرادها الآليات الصناعية والتكنولوجية، وقد أشار المرحوم مالك بن نبي إلى أن المجتمع الإسلامي الذي فقد فاعليته وحيويته لا يمكن أن ينهض من جديد إلا بواسطة تربية اجتماعية تحتوي على مبادئ وشروط معينة يستطيع من خلالها المجتمع أن يتغير نحو الأحسن، لأن التربية تعني المنهج الذي يهدي سير المجتمع، على حد تعبيره⁽⁶⁾، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن مفهوم التربية وأسسها، والغايات التي تنتظرها الجزائر من منظومتها التربوية، من خلال النصوص الرسمية التي كان من المفروض أن تستمد منها وزارات التربية المتعاقبة على زمام أمور التربية.

أسس ومبادئ التربية في النصوص الرسمية:

لا يمكن فصل أسس التربية عن مفهوم الثقافة الوطنية، لأن هذا الفصل الذي يحاول البعض فرضه على الشعب الجزائري عن طريق بعض المغالطات السياسية، التي تصب كلها في خانة خدمة التوجه التغريبي هو الذي يعرض الثقافة الوطنية للتميع، وفي الوقت نفسه يفصل التربية عن جذورها الاجتماعية، لأن التربية جزء من الثقافة وهي التي تحافظ عليها، والثقافة هي الوعاء التربوي والاجتماعي الذي يغذي العملية التربوية ويشدها إلى جذورها الاجتماعية، فكل نظام تربوي هو صورة من مشروع المجتمع الذي يعكس صورته والمجتمع الذي أنجبه⁽⁷⁾، وعن طريق الثقافة التي تكونت فيها هذه التربية يظهر جوهر الثقافة التي تحتوي على العادات والخبرات والعقائد الدينية⁽⁸⁾. والنصوص الرسمية للدولة الجزائرية أكدت على انسجام الثقافة الجزائرية رغم تنوع عناصرها، خلاصة للتجربة الجماعية للمجتمع الجزائري عبر تاريخه الطويل الذي انصهرت فيه عناصر الشخصية الوطنية ونمت ضمنه دعائم الكيان الوطني الأصيل الذي حرزناه بدم شهدائنا،

والدين الإسلامي الحنيف واللغة العربية، وانتمائنا الحضاري الإسلامي وتراثنا الشعبي⁽⁹⁾. وبهذا النص تتحدد أسس وأهداف المنظومة التربوية الجزائرية ويصبح هذا الدور هو تدعيم وبعث عناصرها عبر قنوات ومؤسسات التعليم عبر مراحلها المختلفة، هذا على المستوى النظري أما على مستوى الواقع فالمسألة تحتاج إلى بحث آخر، نظرا لتداول الأدوار على وزارة التربية، والأخذين بزمام أمور البلاد، وظهور تيارات فكرية وإيديولوجية كانت وجهات نظر مختلفة على أهم هذه الأسس وهي: الإسلام واللغة العربية والانتماء الحضاري العربي الإسلامي. وهي الأسس التي انبعثت منها بعض التحديات الميدانية أمام المنظومة التربوية الجزائرية.

1- الإسلام:

اختلفت التيارات الفلسفية في تحديد مفهوم الدين ووظيفته في المجتمع، غير أن المتفق عليه هو وجوده في جميع المجتمعات سواء كانت هذه المعتقدات مستمدة من الكتب المنزلة أو من شخصيات رمزية توهمها الإنسان، فهي تؤثر في حياة الأفراد وسلوكات المجتمع، وهو ما ظهر في ثورة التحرير الكبرى التي حركها الإسلام الحنيف الذي حث المجاهدين على الجهاد ضد الكفار، ووعدهم بالجنة وشحذ عزيمتهم ودفعهم إلى نكران الذات في سبيل بلوغ الكمال وتحقيق الأسمى، ولكن الأفراد بدورهم يمكن أن يؤثروا في الدين بما يضيفونه عليه من تفسيرات تتماشى مع أهوائهم. ولهذا أكدت النصوص الرسمية التربوية للدولة الجزائرية على ضرورة العناية بالتربية الدينية السليمة البعيدة عن كل ديني كهنوتي حتى لا تكون التربية الدينية في خدمة إيديولوجية معينة وجعل بعض التوجهات تتخذ موقفا عدائيا من الدين الذي "انبعثت منه الحضارة"⁽¹⁰⁾، وبما أن الإسلام كان عبارة عن مدرسة قبل الثورة وأثناء الثورة وبعد الثورة، فإن مختلف النصوص الرسمية أجمعت على ضرورة إعطاء التربية الإسلامية مكانتها في العمل التربوي والثقافي، فما هي هذه المكانة؟

التربية الإسلامية:

يعتبر الإسلام من الأسس الهامة في السياسة التربوية التي نصت عليها كل النصوص الرسمية للدولة الجزائرية بدءاً من الدستور الذي نصت مادته الثانية على أن الإسلام دين الدولة الجزائرية، لأن الشعب الجزائري تمسك بالإسلام في حياته وفي جميع سلوكياته، وهذا التمسك بالإسلام لم يكن وليد الاستقلال، بل كان حافزاً من الحوافز التي بعثت فيه طاقة الكفاح المسلح منذ انطلاق نشاط الحركة الوطنية الذي دعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فبيان أول نوفمبر 1954 جعل من أهداف ثورة التحرير "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"⁽¹¹⁾.

أما ميثاق الجزائر 1964 فقد اعتبر الإسلام هو جوهر الحضارة العربية الإسلامية⁽¹²⁾، وفي التوجه نفسه بين الميثاق الوطني 1976 أن الشعب الجزائري احتّمى بالإسلام الداعي إلى الحرية والعدالة هو الذي احتّمى به الشعب الجزائري في أحلك الظروف⁽¹³⁾. وقد ازداد التأكيد على مكانة الإسلام في المنظومة التربوية الجزائرية في مختلف مراحل التعليم وأطواره في المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي اعتبر الإسلام مقوماً أساسياً من مقومات الشخصية الوطنية ذات البعد العربي الإسلامي، وأن التثقيف الديني السليم والثقافة الإسلامية الصحيحة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من البناء الثقافي ومنظومة التربية⁽¹⁴⁾.

وفي السياق نفسه أكدت جبهة التحرير الوطني أن الإسلام وحضارته قد سمحا بصهر الشخصية الجزائرية في بوتقة متعددة التيارات متفاعلة العناصر، فالتيارات الروحية والعقائدية والثقافية كانت تتحرك من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق ومن الشمال إلى الجنوب، ذلك أن دار الإسلام كانت داراً واحدة تعددت عبر الهجرات، وتفاعلت في إطار الخبرات وتقلصت الثقافات، لأن مناطقها المتعددة لم تعرف أي ضرب من الحدود. إنّ هذه الحقائق تجعل انصهار الجزائر في بوتقة الحضارة العربية مساهمة

خلاقة ومشاركة في الانتصارات والحن، ينمحي معها كل أثر للتمايز العرقي، ويعجز عن النيل منها أي غزو عسكري أو ثقافي، ذلك أن عروبة الجزائر لا تحمل أي مدلول عرقي أو تسلط جنس على جنس، بل هو عنوان هوية ثقافية أنضجها التاريخ وصنعتها رغبة الشعوب⁽¹⁵⁾، ولها فإن إدراج التربية الدينية في منظومة التربية يعتبر إجراءً أساسياً لتنشئة الأجيال على الروح الدينية السليمة، ذلك أن الثقافة الإسلامية في عهود ازدهارها لم تكن تفصل بين علوم الدين وعلوم الدنيا من رياضيات، فيزياء وعلوم الطبيعة، بل كانت تتعاطى مع واقعها الحي وتستوعب علوم عصرها. وفي هذا الإطار صدر منشور من وزارة التربية يقضي بإدماج التربية الدينية الإسلامية في امتحانات التعليم الرسمي بصفة إجبارية⁽¹⁶⁾، ولكن إجبارية تعليم وترسيم التربية الإسلامية في الامتحانات الرسمية وإن كان يعبر عن حسن نية المسؤولين، فإنه يجب أن يدعم بإجراءات رادعة ضد كل سلوك مخالف للإسلام.

الأساس الثاني في المنظومة التربوية هو:

2- اللغة العربية:

يقول علماء الاجتماع بأن الإنسان مدني بطبعه، وهذه الميزة تفرض عليه التعامل والتواصل مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، فهو في حاجة إلى التعبير عن أحاسيسه وحاجياته المختلفة، ومفروض عليه في الوقت نفسه أن يفهم مشاعر وحاجيات الآخرين. وبهذا يتم التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة، وهنا يأتي دور آليات التواصل وهي اللغة، غير أنه يجب التمييز بين التواصل الإنساني والتواصل الحيواني نجد لغة الإنسان مكتسبة، في حين أن التواصل الحيواني غريزي⁽¹⁷⁾.

اللغة إذن ليست مجرد أداة محايدة كما يسميها البعض الذين يزعمون أن لا علاقة بين الفكر واللغة الاجتماعية بدعوة "المهم أن نتفاهم"، ولكن إذا تعلق الأمر باللغة الفرنسية والإنجليزية، يحتجون بأن اللغة الفرنسية هي الأقرب إلى الشعب الجزائري وأنها

مكسب أو غنيمة حرب يجب العز عليها بالنواجذ، متجاهلين دور اللغة في الحفاظ على الشخصية والهوية الوطنية التي تحفظ المجتمع من الدوبان في الآخر.

فكلما تمكن الفرد من لغة المجتمع ازداد قربا منه، وقد عبّر مالك حداد عن هذا الاغتراب حين قال "اللغة الفرنسية هي منفاي"⁽¹⁸⁾ وهناك من يميز بين لغة النخبة التي تكون انعكاسا للتأثيرات الخارجية، ولغة الشعب التي تمثل روح الشعب نفسه، وكثيرا ما نجد الفئة الأولى وهي المسيطرة على الوضع الثقافي في المجتمع وتحاول إخضاع الشعب للأمر الواقع.

اللغة إذن هي التي تحفظ ذخائر الفكر الشعبي، من دين ولغة وطنية وتراث تاريخي وعقيدة دينية، ولهذا نجد كل نصوص الدولة الجزائرية من 1962 إلى آخر وثيقة رسمية تؤكد على ضرورة العناية باللغة العربية في إطار المنظومة التربوية الجزائرية، مثلها مثل كل الدول التي تعترف بلغتها الوطنية، وهذا الفيلسوف الألماني "فخته" يرى بأن بقاء مرهون بقاء لغته حين قال: "الأمة الألمانية هي اللغة الألمانية"⁽¹⁹⁾.

واللغة إن لم تكن هي كل شيء في الحفاظ على وحدة المجتمع، فإنّ لها تأثيرا بعيد المدى في حياة الأمة، ولهذا تسعى الدول المتقدمة ليس فقط لنشرها في الأمة ولكن أيضا في البلدان الخارجية لتتوغل من خلالها في الشؤون السياسية لها، ولهذا ما فتئت الدولة الجزائرية تصدر نصوصا لحماية اللغة العربية ونشرها في المدارس والإدارة الجزائرية، حيث ركز برنامج طرابلس على خصائص الثقافة الوطنية بما فيها المنظومة التربوية، وهذه الخصائص هي "الوطنية، الثورية والعلمية"⁽²⁰⁾.

وصفتها الوطنية تتمثل في إعطاء اللغة العربية مكانتها، لأنها هي المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية المناهضة للاغتراب الثقافي والحضاري.

إنّ برنامج طرابلس قد حدد مكانة اللغة العربية في الإدارة الجزائرية وفي المنظومة التربوية بشكل لا يقبل التأويل. فالحديث عن التراث الثقافي لا يكون إلا في إطار لغة

وطنية تجمع شتات الشعب وتصبهره في بوتقة واحدة تعبر عن وحدة الشعب الجزائري وتربية الشعور الوطني بلغة وطنية واحدة، حتى لا يحدث تناقضا بين اللغة والوسيلة، ومن هنا جاءت ضرورة تعريب المواد الاجتماعية في المنظومة التربوية.

والصفة الثانية هي الثورية التي تحارب الأفكار البالية المنسوبة خطأ إلى الدين أو التراث ونشر الوعي السياسي والاجتماعي عن طريق وسائل الإعلام السمعية البصرية والمنظمات الجماهيرية المطالبة بالمساهمة في نشر اللغة العربية.

والصفة الثالثة هي "العلمية" وهذه إشارة إلى الاتجاه العلمي الذي تنتهجه المنظومة التربوية الجزائرية التي يجب أن تفسح المجال للمواهب الخلاقة في الميدان العلمي والتكنولوجي، حتى لا ينحصر عمل المنظومة التربوية في مجال التراث والعلوم الإنسانية، وهذه الميزة تفرض التفتح على التجارب العلمية المعاصرة وتكييفها مع الواقع الجزائري، وبما أن اللغة من أهم وسائل الاتصال فمن الضروري الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية التي تساعد المجتمع الجزائري على اقتحام عالم التكنولوجيا.

ولكي تحقق المنظومة التربوية الأهداف المسطرة في الوثائق الرسمية انتهجت سياسة ديمقراطية التعليم التي سمحت بفتح المدارس أمام كل فئات الشعب الجزائري وأقرت سياسة التعليم المجاني الذي أنتج بعض النقائص والانزلاقات، منها طغيان الكم على الكيف، ونتج عن ذلك "تسوية بين المواطنين في التعليم الذي قام هو الآخر على فكرة إهمال الفروق الفردية في الكفاءة والتفوق. وفي هذا خلط للمفاهيم لدى الذين يرفضون التمييز بينها بعضها عن البعض الآخر المناقض لها"⁽²¹⁾، وهذا ما جعل المنظومة التربوية في الجزائر تبتعد عن فكرة الانتقاء التي أضرت بالمنظومة التربوية حيث مكنت الجميع من النجاح، وأسندت لها مهمة تحقيق العدالة الاجتماعية التي لا يجب أن تنتقل إلى المدرسة والتي تبقى حقلًا للانتقاء والمنافسة والامتنياز والنجاعة، ومن هذا ينبغي أن تبقى المدرسة في وضعيتها الطبيعية القائمة على المنافسة ودفع التلاميذ على العمل بشكل جيد، وأن تبتعد عن عقلية النجاح المضمون دون القيام بأي جهد فكري أثناء

الدراسة⁽²²⁾، مما جعل ضعف المردود العلمي ينعكس على التعليم الجامعي الذي أصبح يشكو من الانزلاقات التي يشكو منها التعليم ما قبل الجامعي. فديمقراطية التعليم أسئء فهمها عن قصد أو عن غير قصد، مما جعل بعض الفئات الاجتماعية تتهرب من التعليم العام والرسمي، وتتجه نحو المدارس الخاصة التابع بعضها إلى المؤسسات الأجنبية، هذا النوع من التعليم الذي يؤدي إلى تفاوت إلى الحظوظ وتمزق في النسيج الاجتماعي واختيارات البلاد، رغم أن وزارة التربية والتعليم ألزمت هذه المؤسسات الخاصة بانتهاج نفس برامج وزارة التربية، ولكن البرمجة شيء والتطبيق شيء آخر. وهو ما تعاني منه أجنحة الدولة في جميع الميادين، بما فيها وزارة التربية التي تفتقد إلى يومنا هذا سياسة تربوية واضحة وصارمة، فكلما جاء وزير رفع شعار الإصلاح ويشرع في تطبيقه، وما يلبث أن يأتي وزير آخر ليخلفه بإصلاح الإصلاح دون الأخذ بالإصلاح الأول، وهكذا بقي تلامذتنا عرضة للتجارب ومضيعة الوقت.

وهناك أساس آخر يكمل التربية وهو التراث الذي يمثل الأصالة، والتأكيد على التراث لا يعني الانغلاق ولا يتناقض مع التفتح إن أخذنا منه الجانب الإيجابي لبناء وبعث الحركة في أوساط الثقافة، فالتراث كما يراه صفوان قدسي هو: "الجذر الذي يمسك القوم بالأرض والحافر الذي يبعث الحركة والمظلة التي يحمون بها"⁽²³⁾.

ونظرا للدور الفعال الذي يلعبه التراث في العملية التربوية أكدت اللجنة المركزية في ملف السياسة الثقافية على ضرورة تحويل التراث إلى قوة حية تؤثر إيجابيا في ربط الماضي بالحاضر⁽²⁴⁾، ولبولوج هذا الهدف يجب القيام بعملية الجمع والدراسة الموضوعية. والنقد البناء لهذا الجانب الحيوي من رصيدنا التربوي والثقافي للتعرف على العناصر السلبية منه وإبعادها من السياسة التربوية والثقافية لاستخلاص ما هو إيجابي منه، واستغلالها في البناء التربوي في إطار اللغة الوطنية، والمنظومة التربوية التي نص عليها الميثاق الوطني بقوله: "على الجهاز التربوي أن يهتم بكل أصناف الثقافة الجزائرية من آداب وفنون في إطار التعريب"⁽²⁵⁾.

إن التوفيق بين الجانب الإيجابي من الثقافة والعناصر التربوية مع الحياة المعاصرة ما فتى يطالب به رجال الإصلاح السياسي والتربوي في العالم العربي الإسلامي عبر التاريخ، وهذا يبين أن السياسة التربوية في الجزائر ليست مبتورة الجذور عن الماضي الثقافي، هذا الماضي الذي يحاول دعاة المعاصرة المتطرفة التنكر له بدعوى العولمة وما بعد الحداثة.

ولكن العناية بالتراث لا يعتبر منافيا للتكوين العلمي والتكنولوجي الذي يعتبر طرفا مكتملا للنسق التربوي، ولهذا أكد الميثاق الوطني على ضرورة اهتمام وعناية المنظومة التربوية بالتعليم التكنولوجي والتقني في تكوين الإنسان الجزائري مع إعطائه العلوم الإنسانية ما تستحقه من أهمية، حتى لا يختل التوازن في العملية التربوية وهذا شيء منطقي لأن الإنسان جسم وروح، فإذا كانت التكنولوجيا تؤهل المواطن الجزائري للتكيف مع الطبيعة وقوانينها ليساير الحياة المعاصرة، فإن العلوم الإنسانية تجعل هذا المواطن يتكيف مع مجتمعه ويتفهم مشاكله ويساهم في حلها ويدفع المجتمع إلى حياة أفضل دون الانقطاع من جذوره الحضارية. وهذا هو المواطن الذي تسعى التربية في الجزائر إلى تكوينه وهو المواطن الذي ما تزال البلدان المتخلفة تفتقر إليه وتشكو من قلته، لأن هذه الدول لم تهتد بعد إلى المنهج السليم الذي يضمن تكوين هذا المواطن النموذجي ومحاربة الأمية السياسية التي تحارب الأنانية والنظرة الضيقة، وكثيرا ما كانت سببا في الكوارث الثقافية والتربوية التي جعلت من الطفل الجزائري حقلا للتجارب في ميدان التربية. وهذا نص الميثاق الوطني على ضرورة محاربة هذه الآفة السياسية والثقافية والعلمية⁽²⁶⁾ وقد قدمت الدولة الجزائرية إمكانيات ضخمة لإزالة هذه الظاهرة عبر مؤسسات التربية والتعليم إلا أنها لم تتحصل على النتائج المرجوة، لأن أجهزة التنفيذ كثيرا ما تغرد خارج السرب وتعمل في اتجاه معاكس نظرا لانعدام الرقابة الجدية والاهتمام الكافي بالحياة الثقافية بنفس مستوى الاهتمام بالحياة الاقتصادية، ومن هنا جاءت أهمية الربط بين الحياة الفكرية والحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإطار التاريخي للشعب

الجزائري، هذا الإطار الذي يعتبر أساسا من أسس ومقومات الثقافة الجزائرية التي تشكل عنصرا من عناصر المنظومة التربوية.

ونظرا للدور الذي يلعبه التاريخ في أسس الثقافة والتربية الجزائرية، فقد اهتمت موانيق الدولة الجزائرية بهذا الأساس، لأن التاريخ في نظر بعض المفكرين عبارة عن وعاء الخبرة البشرية، أو هو العلم الخاص بالجهود البشرية الذي يجيبه على الأسئلة المتعلقة بجهود كل شعب في الماضي لاستئناف جهود هذا الشعب في المستقبل⁽²⁷⁾.

ومن خلال هذا الفهم للتاريخ يمكن أن نتصور العلاقة بين ماضي الشعب ومستقبله فبمقدار ما يكون هذا التصور تكون عملية البناء الحضاري عملية بنائية سليمة وإيجابية، وأمام هذه العلاقة تقف مسؤولية المؤرخ من جهة، والظروف العامة التي يعيش فيها من جهة ثانية، لأن المؤرخ يريد أن يصدع بالحقيقة التي أقتنع بها ولكن حين يصطدم بالواقع وبأحداث العصر يحس بنوع من الضباية التي تجعله يقف عند مسافة معينة بينه وبين العصر الذي يكتب عنه⁽²⁸⁾، ولتبيد هذه الضباية اختارت الدولة الجزائرية أسلوب إنشاء المتاحف الوطنية للتاريخ، وعقد ملتقيات وطنية وجهوية لجمع المادة التاريخية التي تساعد المؤرخ على القيام بوظيفته العلمية والتربوية وتمكينه من الربط السليم بين ماضي الشعب وحاضره، وهو ما اهتمت به الموانيق الرسمية في الجزائر، فميثاق 1986 اعتبر التاريخ "عنصرا أساسيا للشخصية الوطنية وسجل الأمة، ولهذا ينبغي الاهتمام به من الماضي إلى الحاضر لتعرف الأمة الجزائرية مراحل تكوينها منذ القدم"⁽²⁹⁾، لأن التطور التاريخي الذي مر به المجتمع الجزائري منذ أربعة عشر قرنا قد حقق الوحدة الوطنية لغة وثقافة، وظلت اللغة العربية طيلة قرون هي لغة الإدارة والثقافة والإعلام والمعاملات اليومية، لكون عملية تعميم العربية كانت عملية طوعية تمت بمحض إرادة الشعب الجزائري ورغبته في اكتساب معارف الإسلام وعلوم حضارته، وعندما استقلت الجزائر شرعت في عملية مراجعة التاريخ والنهوض بمؤسسات الوطن

من أجل تنشيطها والقيام بوظائفها من أجل المساهمة في بث القيم الوطنية، وهنا يجب استغلال آثار التاريخ والاعتماد على الحفريات والكتابات التي يجب حمايتها من التخريب والضياع لتساعد على تسليط الضوء على مسار الجزائر التاريخي⁽³⁰⁾.

واهتمام الدولة الجزائرية بالجانب الفكري والتربوي لم ينسها الجانب المادي والبشري، ولهذا أوصت اللجنة المركزية الجهات الماسكة بزمام أمور التربية بالعمل على تدعيم ديمقراطية التعليم وتحسين النوعية وعصرنة المناهج والعناية الكاملة بأبناء الشهداء والمجاهدين، واتباع سياسة التشجيع المادي والمعنوي للعاملين في حقل التربية والتكوين، واستثمار الخبرات والكفاءات الموجودة في قطاعات الإنتاج في تدريس بعض المواد العلمية ومحاولة الاستعانة بالإطارات الموجودة بالخارج لإثراء المنظومة التربوية الجزائرية⁽³¹⁾. من خلال العرض السابق لأسس التربية في الجزائر، تبين أنها أسس هدفها هو المحافظة على القيم الوطنية التي تكوّن المواطن الجزائري المتشبع بقيم الحضارة العربية والإسلامية من جهة، واستنشاق أكسجين الحضارة العالمية دون الاختناق بسموم أكسيده الكاربوني، ولكن التغيرات التي حدثت في العالم أفرزت عوائق وتحديات باتت تعرقل تقدم هذه الأسس وتتحداها وأثرت سلبا على مردوديتها، فما هي هذه التحديات؟

التحديات التي تواجه المشروع التربوي في الجزائر:

إن المشروع التربوي في الجزائر والمبني على الأسس السالفة الذكر، هي أسس الهدف منها هو تدعيم القيم الوطنية والروحية التي تحافظ على خصوصية المجتمع الجزائري حتى لا يذوب في قيم المجتمعات العالمية، غير أن التطورات السياسية والعلمية ذات البعد التكنولوجي العالمي أصبحت تهدد هذه القيم بالدوبان والاضمحلال بفعل ما يسمى "بالعولمة" التي أصبحت تغزو القيم الوطنية وتؤثر سلبا، وبفعل العولمة الاقتصادية تتأثر عملية صنع القرار وتخطيط السياسة التعليمية. إنّ هذا التأثير سيكون كبيرا ويساهم في غموض الفلسفة التربوية وبالتالي في ضعف الأهداف وتسلسلها، ويتجلى ذلك في

ضعف التسلسل والترابط بين الأهداف العامة للتربية والسياسة التربوية والاستراتيجية والتخطيط التربوي⁽³²⁾.

التحدي الاقتصادي: تعتبر المشكلة الاقتصادية إحدى التحديات التي تواجه السير الطبيعي للمشروع التربوي نحو تحقيق أهدافه المسطرة في الوثائق الرسمية الجزائرية، فلا فائدة من وضع برامج ومشاريع تربوية بدون تهيئة الإمكانيات المادية والاقتصادية التي تساعد على تحقيق ما سطرته الدولة من أهداف تربوية.

المشروع التربوي يتوقف على تكوين وإعداد الإطارات والمخابر والأجهزة والبنائات، وكذلك تهيئة الكفاءات التي تضمن الجو العلمي والثقافي الذي ينمو فيه المشروع التربوي.

ولكن الجانب المالي لا يجب أن يظل العائق الوحيد أمام التقدم التربوي رغم ما للتأثير المتبادل بين التربية والاقتصاد، فحسن التخطيط والإرادة السياسية كفيلا بالتغلب ولو جزئيا على هذا العائق.

المشكلة الاجتماعية: هناك عائق آخر يحول دون تقدم المشروع التربوي في الجزائر وهو: الأمية والفقر. وخطورة هذه التحديات تكمن في انتشار الأمية التي ما فتئت الجزائر تبذل قصارى جهودها لمحاربتها. التربية تحارب الأمية، الأمية تعرقل التربية، انتشار الأمية جعل شريحة من المجتمع لا تقدر أعمال رجال التربية، مما يبعث على الإحباط في نفوس المعلم والمتعلم، أضف إلى ذلك الأمية السياسية التي تجعل بعض الأنظمة لا تقدر جهود المربين التقدير نفسه الذي توليه إلى الأنشطة الموازية للتربية، مثل الغناء والرياضة وهو ما جعل التلاميذ يقارنون بين وضع المربي وحياة الرياضي والمغني.

مشكلة التعليم نفسه: نشأت عن طبيعة التعليم نفسه، فهو تعليم نظري أكثر منه تطبيقي فقضية التعليم ليست قضية كم تقدر ما هي قضية نوع، وتكوين رجال مبدعين يساهمون في ترقية المجتمع وإخراجه من دائرة التخلف، غير أن هذه المساهمة

الإبداعية كثيرا ما تتحطم أمام عائق آخر وهو العائق السياسي المتمثل في تسرب الأفكار الحزبية إلى داخل مؤسسات التعليم، وعدم استقرار الحكومات والوزارات يجعل البرامج والخطط التربوية غير مستقرة. والمناهج معرضة للارتجال والتبدل حسب إيديولوجية الوزارة المعنية.

إنّ إعداد المناهج الصحيحة يتطلب القيام بأبحاث تمهيدية لمعرفة حاجات المجتمع، ومعرفة مراحل نمو الطفل والقيام بدراسات مقارنة لمعرفة الحاجات التي تسير عليها البلدان المشابهة. وإذا كانت المناهج صحيحة والمقررات وافية ولم يكن هناك معلم يحسن تطبيقها، لم يبلغ التعليم غايته، فينبغي إذن عند وضع المناهج أن تدخل في الحسبان إعداد المعلم القادر على التطبيق، فعدم إعداد المعلم يجعل هذه المناهج حبرا على ورق.

الثورة التكنولوجية: إنّ التقدم التكنولوجي الذي حل بالعالم أثر على العالم المعاصر حتى في مجال التربية والتعليم، حيث سمح بالتدفق السريع والمكثف للمعلومات والأفكار العلمية التي كثيرا ما تتناقض مع القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري، ووضع الطالب الجزائري في حيرة من أمره، أَيْتمسك بقيمه الأصلية أم ينساق وراء ما تقدمه له هذه المنتجات المستوردة أمام غياب حسن نية الحكومة في المراقبة وتوجيه الأسرة التي استقلت من مهمتها التربوية، هنا تأتي مواجهة آثار هذه الظاهرة تربويا من أولويات الأسرة والحكومة، وذلك بوضع استراتيجية محكمة للتوفيق بين متطلبات الحياة العصرية ومقتضيات المجتمع، ولعل طبيعة المداخلة لا تسمح بالخوض في هذه الإشكالية في الحال.

الهوامش:

- (1) - المعجم الوسيط، المجلد الأول، دار المعارف، القاهرة، 1960، ص 45.
- (2) - المعجم الفلسفي، ج 1، بيروت، 1971، ص 246.
- (3) - مستقبل التربية، مجلة اليونسكو، عدد خاص، رقم (1)، 1975، ص 173.
- (4) - إيمانويل كانط، تأملات في التربية، تعريب محمود بن جماعة، دار محمد علي للنشر، 2005، ص 18.
- (5) - محمد عبد اللطيف، الفكر التربوي عند ابن سينا، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 86.
- (6) - مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصور شاهين، دار الفكر، طرابلس، 1974، ص 106.
- (7) - روجي غارودي، مجلة الثقافة، العدد 78، وزارة الثقافة الوطنية بالجزائر، تعريب توفيق بكر، ص 73.
- (8) - وصفي عاطف، الانتروبولوجية الثقافية، دار المعارف، مصر، 1975، ص 03.
- (9) - جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية، ج 5، 1980، ص 198.
- (10) - مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصور شاهين، دار الفكر، 1969، ص 75.
- (11) - النصوص الأساسية لجبهة التحرير، مصدر سابق، ص 8.
- (12) - ميثاق الجزائر الوطني، ص 12.
- (13) - المصدر السابق، ص 27.
- (14) - مقررات اللجنة المركزية، 1979، ص 64.
- (15) - المصدر نفسه، ص 219.
- (16) - المنشور الوزاري رقم 1159، 19 ديسمبر 1982.
- (17) - إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعلمية، دار المعارف، مصر، 1970، ص 32.
- (18) - انظر جريدة الشعب 8 جوان 1978، مقال عثمان سعدي، ص 6.
- (19) - انظر مجلة الأصالة، عدد خاص فيفري 1974، مقال المرحوم مولود قاسم، ص 50.
- (20) - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 79.
- (21) - أ.د. محمود يعقوبي، انظر مجلة التربية والابستمولوجيا، العدد الأول، 2011، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، ص 52.
- (22) - مصطفى حداد، جريدة الخبر، عدد 21 جانفي 2015، ص 6.
- (23) - صفوان قدسي، مجلة المعرفة، عدد 180، سوريا، 1977، ص 9.
- (24) - جبهة التحرير الوطني، ملف السياسة الثقافية، أبريل 1982، ص 38.
- (25) - ملف السياسة الثقافية، مصدر سابق، ص 33.
- (26) - مصدر سابق، ص 99.
- (27) - عبد العزيز توفيق جاويد، التاريخ وكيف يفسرونه من كنفشيوس إلى تومبي، الهيئة المصرية للكتاب، 1972، ص 2.
- (28) - أبو القاسم سعد الله، مجلة الثقافة، وزارة الإعلام الثقافة، عدد 66، 1981، ص 9.
- (29) - الميثاق الوطني 86، ص 54.
- (30) - مقررات اللجنة المركزية، مصدر سابق، ص 281.
- (31) - جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق.
- (32) - عصام الدين بربر آدم، التخطيط التربوي والتنمية البشرية، دار الكتاب الجامعي، العين، 2006، ص 296.